الأمم المتحدة

E/2009/113

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
15 September 2009
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية المستأنفة لعام ٢٠٠٩

نيويورك

البند ٦ (أ) من جدول الأعمال

تنفيذ ومتابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة: متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

إمكانية إنشاء فريق خبراء مخصص للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وتأثيرها في التنمية: اختصاصات أفرقة الخبراء المخصصة السابقة والعوامل أو التجارب ذات الصلة

مذكرة من الأمانة العامة

موجز

عملا بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٥٨/٢٠٠٩، تتناول هذه المذكرة اختصاصات أفرقة الخبراء المخصصة السابقة وأي عوامل أو تجارب تتصل بها. وهي تشمل ثلاث فئات مختلفة من هيئات الخبراء، ويعرض الجزء الأول لمحة عامة عن عدة أفرقة خبراء تعتبر هيئات فرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويقدم الجزء الثاني معلومات عن الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. ويوفر الجزء الثالث أمثلة لأفرقة خبراء رفيعة المستوى أنشأها رئيس الجمعية العامة أو الأمين العام أو وكالات الأمم المتحدة. وأخيرا تضم المذكرة ملاحظات ختامية بشأن إمكانية إنشاء فريق خبراء مخصص للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وتأثيرها في التنمية.

280909 280909 09-51555 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

إمكانية إنشاء فريق خبراء مخصص للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وتأثيرها في التنمية: أفرقة الخبراء المخصصة السابقة والعوامل أو التجارب ذات الصلة

أولا – مقدمة

١ - طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في مقرره ٢٥٨/٢٠٠٩ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ والمعنون ''متابعة للفقرة ٥٦ من الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية''، إلى الأمانة العامة تقديم تقرير، في جملة أمور، في موعد غايته ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ عن ''إمكانية إنشاء فريق خبراء مخصص للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وآثارها على التنمية، بما في ذلك اختصاصات أفرقة الخبراء المخصصة السابقة وأي عوامل أو تجارب تتصل به؛ ويمكن للفريق أن يقدم الخبرات والتحليلات الفنية المستقلة، التي من شأنها أن تسهم في توفير أساس يُسترشد به في العمل وصنع القرار السياسي على الصعيد الدولي وتعزيز تبادل الحوار والآراء على نحو بنّاء فيما بين صانعي السياسات والأكاديميين والمؤسسات والمجتمع المدني''. وقد أُعدت هذه المذكرة استجابة لذلك الطلب.

٢ - وتضم هذه المذكرة لمحة عامة عن عدة هيئات للخبراء وقع عليها الاختيار بسبب انطباق مقرر المجلس عليها فيما يخص الموضوعات التي تركز عليها وإجراءات عملها (انظر المرفق الأول). وتشمل هيئات الخبراء التي وقع عليها الاختيار عدة هيئات متفرعة عن المجلس، والفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ وأفرقة الخبراء الرفيعة المستوى التي أنشأها رئيس الجمعية العامة أو الأمين العام أو وكالات الأمم المتحدة. وأخيرا تضم المذكرة بعض الملاحظات الختامية التي قد يرغب المجلس في وضعها في الحسبان فيما يتعلق بإمكانية إنشاء فريق خبراء مخصص للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وأثرها على التنمية.

ثانيا – الهيئات الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي: هيئات الخبراء المكونة من أعضاء انضموا إليها بصفتهم الشخصية

٣ - يوجد حاليا نوعان من هيئات الخبراء التي تعد بمثابة هيئات فرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي: (أ) هيئات خبراء مؤلفة من خبراء حكوميين؛ (ب) هيئات خبراء مؤلفة من أعضاء انضموا إليها بصفتهم الشخصية. ونظرا لأن مقرر المجلس يشير إلى ''خبرات وتحليلات فنية مستقلة''، ويستند هذا الفرع إلى ثلاث أمثلة لهيئات خبراء مؤلفة من أعضاء انضموا إليها بصفتهم الشخصية، وهي لجنة السياسات الإنمائية، ولجنة خبراء

الإدارة العامة ولجنة خبراء التعاون الدولي في المسائل الضريبية. ولهذا السبب، تبدو تلك الهيئات مناسبة بصفة خاصة لاستعراض الهياكل القائمة والتي كُلفت بتقديم مشورة صادرة عن خبراء مستقلين إلى المجلس.

تاريخ الاختصاصات

٤ - تتوقف الاختصاصات، وعدد الأعضاء، والتشكيل، ومدة العضوية، وإجراءات الإبلاغ، وتواتر عقد الاجتماعات، ومستوى الدعم المقدم من الأمانة، والتوثيق، والاحتياجات من المواد، على القرارات التشريعية وترتيبات عمل اللجان. وقد أُنشئت الولاية الأصلية لأفرقة الخبراء التي تشكل هيئات فرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قرار للمجلس وتم تعديلها في بعض الأحيان بموجب قرارات لاحقة.

٥ - وقد أُنشئت اللجان التي وردت الإشارة إليها في هذا الفرع أساسا بوصفها أفرقة خبراء أو أفرقة خبراء مخصصة وعُدل اسمها لاحقا ليصبح لجان خبراء. وقد يؤدي تعديل اسم فريق الخبراء المخصص إلى لجنة خبراء أو لا يؤدي إلى تغيير في ولايتها. وعلى سبيل المثال، قرر المجلس في عام ٢٠٠١ تعديل اسم فريق خبراء برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة إلى لجنة خبراء الإدارة العامة دون تغيير في ولايته (انظر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠١/٤٥). بيد أن المجلس عندما عدّل اسم فريق الخبراء المخصص للتعاون الدولي في المسائل الضريبية إلى لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية في عام ٢٠٠٤، شهدت اللجنة الجديدة بعض التغييرات في ولايتها وطريقتها في العمل والإبلاغ (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٤/٦٩).

عدد الأعضاء والتكوين ومدة العضوية

٦ - تقوم الحكومات أو الأمين العام بتسمية أعضاء اللجنة بعد التشاور مع الحكومات المعنية. والمجلس إما أن يوافق أو على الأقل يحيط علما بالتسميات حسب الترتيبات التشريعية الخاصة بكل لجنة. وينضم الأعضاء إلى اللجنة بصفتهم الشخصية ويتم اختيارهم على أساس خبراتهم ذات الصلة بعمل اللجنة وبحيث يعكسون تمثيلا جغرافيا عادلا وتوزيعا جنسانيا مناسبا. بيد أن المعايير المطبقة لكفالة استقلالهم تتوقف على هيئة الخبراء. وفي حالة لجنة السياسات الإنمائية، يعني استقلال الأعضاء أنه بمجرد التحاق أحدهم بخدمة الحكومة، ينبغي إحلال شخص آخر محله. وفي حالة لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية ولجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، فإن الأعضاء يعملون بصفتهم الشخصية حتى لو كانوا موظفين حكوميين. ويتراوح عدد أعضاء اللجان الثلاث التي وقع عليها الاختيار ما بين

٢٤ و ٢٥ خبيرا تتراوح مدة عضويتهم بين ٣ و ٤ أعوام. ويجري أحيانا إنشاء لجان فرعية أو أفرقة عاملة أو أفرقة خبراء لمعالجة مسائل معينة تهم إحدى اللجان بعينها.

إجراءات الإبلاغ

٧ - ترفع اللجان عادة تقاريرها إلى المجلس مباشرة. وترد تقاريرها كملحق بالوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويتخذ المجلس قراره أيضا بشأن برامج العمل التي تقترحها اللجان ويقدم لها المشورة كل عام بشأن الموضوع أو الموضوعات التي يتعين عليها النظر فيها خلال دوراتها السنوية. وتتبع بعض اللجان برامج عمل متعددة الأعوام. وتقترح الجمعية العامة، أو الأمين العام، أو الهيئات الفرعية للمجلس، من خلال المجلس، الموضوعات التي تنظر فيها إحدى اللجان.

تواتر عقد الاجتماعات

٨ - تجتمع معظم اللجان سنويا لفترة لا تتجاوز خمسة أيام عمل. وتنتخب اللجان عادة رئيسا ونائبا للرئيس ومقررا لكل دورة من بين أعضائها. وقد تشكل اللجنة مكتبا يساعد في الإشراف على توثيق وتوزيع المعلومات على أعضائها عندما لا يكونون في حالة انعقاد وللتنسيق مع الأمانة بشأن برنامج العمل. وقد تتشكل لجان فرعية أو أفرقة خبراء/عمل للاجتماع قبل الدورات العامة وتجهيز مدخلات متخصصة للجان.

الدعم المقدم من الأمانات

٩ - تقوم أمانات صغيرة داخل شُعب إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بخدمة اللجان. وتتألف الأمانة عادة من أمين اللجنة بالرتبة مد-١ أو ف-٥ وعدة موظفين فنيين، فضلا عن موظفي الدعم الإداري بفئة الخدمات العامة. ويُعهد إلى أمانة اللجنة بتقديم خدمات موضوعية وإدارية للاجتماعات، فضلا عن توفير وثائق الهيئات التداولية.

وثائق الاجتماعات

١٠ - تشمل وثائق دورات اللجان جدول الأعمال وتقارير عن الدورات السابقة والاجتماعات ذات الصلة، فضلا عن غيرها من المدخلات المواضيعية. ويقوم موظفو الأمانة أو أعضاء اللجان عادة بتجهيز المدخلات الموضوعية. وفي حالات خاصة، يقوم مستشارون متخصصون بإعداد ورقات إضافية.

الاستحقاقات

١١ - تُغطى تكاليف سفر أعضاء اللجان لحضور الدورات السنوية من الميزانية العادية. وتُحدد استحقاقات السفر للخبراء الذين يعملون داخل اللجان بصفتهم الشخصية وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٤٩١ (الدورة الثالثة والعشرين) الذي عُدل بالقرارات ١٧٦/٤١، و ٢٢٥/٤٢، الجزء السادس و ٢١٧/٤٣، الجزء التاسع، ويغطي تكاليف السفر في الدرجة التي تلي الدرجة الأولى مباشرة بغض النظر عن مدة السفر، ويحدد بدل الإقامة اليومي بالسعر العادي، علاوة على ٤٠ في المائة إضافية ومصروفات نثرية في محطات السفر والوصول. ولا تُدفع أي أتعاب للأعضاء. وتقدم خدمات مؤتمرات كاملة للدورات السنوية. ولم تخصص أي اعتمادات للسفر أو خدمات المؤتمرات لاجتماعات الأفرقة العاملة التي تعقد بين الدورات و/أو اللجان الفرعية التي تنشئها اللجان.

ثالثا - الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ

تاريخ الاختصاصات

١٢ - بناء على طلب مقدم من الجمعية العامة إلى الرؤساء التنفيذيين للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل ''تعاون دولي في مجال البيئة'' (انظر قرار الجمعية العامة ١٨٤/٤٢)، أنشأ المجلس التنفيذي للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية في عام ١٩٨٨ الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، وذلك خلال دورته الأربعين، عندما منح ولايته واختصاصاته الأصلية[(١)]. بيد أن الفريق الحكومي الدولي لا يعمل وفقا لمجموعة واحدة أو مدمجة من الاختصاصات. وقد عُدلت الاختصاصات على مر السنين، من خلال قرارات مجلس إدارة المنظمتين المنشئتين له، وهما برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وحددت قرارات مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وقرارات مؤتمر المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومجلسها التنفيذي المتطلبات التالية من الفريق الحكومي الدولي:

(أ) إجراء تقييمات للمعلومات العلمية المتوفرة عن تغير المناخ والآثار البيئية والاجتماعية - الاقتصادية المترتبة عليه، والخيارات المختلفة لمواجهة تغير المناخ من منظورات تتراوح بين الأجل القريب والأجل البعيد واستكمال ذلك أولا بأول؛

(ب) تقييم المشاكل الخاصة بالبلدان النامية والدول الجزرية الصغيرة وكفالة مشاركتها الفعالة في أعمال الفريق؛

(١) انظر قرار المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (Res. 4 EC-CL). وقد استُقيت معظم المعلومات من الوثائق المتاحة على الموقع الشبكي للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ: http://www.ipcc.ch/.

(ج) توفير المعلومات العلمية والمشورة في المجالين العلمي والاجتماعي – الاقتصادي، أولا من أجل وضع اتفاقية إطارية للأمم المتحدة تتعلق بتغير المناخ والتفاوض بشأنها، ثم من أجل مواصلة العمل على نحو وثيق مع الاتفاقية وتقديم المعلومات والمشورة في المجالات العلمية والتقنية والاجتماعية – الاقتصادية بعد دخول الاتفاقية حيز النفاذ؛

(د) تقديم تقارير إلى مجالس إدارات المنظمات الشقيقة وتعميم نتائج التقييمات على نطاق واسع.

١٣ – وقُدمت طلبات خاصة على مر السنين انعكست على هيكل الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ وبرنامج عمله. وتشمل هذه الطلبات والمتطلبات على نحو موجز ما يلي:

(أ) استخدام أحدث التكنولوجيات المبتكرة والمعارف؛

(ب) تحديد سبل تعزيز القدرات العلمية للبلدان النامية، بما في ذلك ما يتعلق بالبحوث الخاصة بتغير المناخ وآثاره والملاحظة المنهجية والكشف عنه؛

(ج) إجراء تقييمات تقنية علمية تتصل بالهدف من الاتفاقية الإطارية (المادة ٢)؛

(د) وضع وتقييم أساليب الحصر الوطنية للانبعاثات الضارة الناشئة عن أنشطة بشرية حسب المصدر ولعمليات التنقية بالأحواض؛

(هـ) وضع توصيات لإذكاء الوعي الجماهيري والتثقيف فيما يتعلق بتغير المناخ؛

(و) تقديم معلومات تتعلق بتغير المناخ للاتفاقية الإطارية وغيرها من الكيانات المعنية.

١٤ – وعُهد إلى الفريق أيضا بمتطلبات ذات طابع مؤقت، لا سيما خلال المفاوضات المتعلقة بالاتفاقية الإطارية، مثل تحديد العناصر التي تؤدي إلى التوصل إلى اتفاقية محتملة في المستقبل، ومواصلة الدراسات المتعلقة بالتكاليف الإضافية، فضلا عن الموارد التي يمكن تدبير هذه التكاليف منها، والمنهجيات اللازمة لحساب القدرات الفعالة. وقد نظر الفريق في قرارات ومقررات مجالس الإدارات، فضلا عن الطلبات الدائمة والمؤقتة، وكذلك الطلبات الخاصة الواردة من الاتفاقية وغيرها من الهيئات ذات الصلة، وانعكست في برنامج عمله. ويضع الفريق في اعتباره ”المبادئ التي تحكم أعمال الفريق الحكومي الدولي المعني بتطور المناخ“ والتي تنص على أنه ”يجب أن تكون تقارير الفريق الحكومي الدولي محايدة فيما يتعلق بالسياسات، على الرغم من أنها قد تحتاج إلى التعامل بموضوعية مع العوامل العلمية والتقنية والاجتماعية – الاقتصادية المتعلقة بتطبيق سياسات بعينها والموارد المتاحة“، وكذلك الموارد المتاحة وقاعدة المعلومات المتعلقة بالمصنفات العلمية الفنية.

١٥ - وتمثلت الولاية الأصلية للفريق كما نص عليها قرار الجمعية العامة ٥٣/٤٣ في إعداد استعراض شامل ووضع توصيات بشأن حالة المعارف المتعلقة بعلم تغير المناخ ووضع برامج ودراسات عن التأثير الاجتماعي والاقتصادي المترتب على تغير المناخ؛ واستراتيجيات المواجهة الممكنة والعوامل التي يمكن إدراجها في اتفاقية دولية في المستقبل بشأن المناخ. وأسفرت هذه الولاية عن صدور أول تقرير تقييمي عن الفريق الحكومي في عام ١٩٩٠، فضلا عن تقرير ملحق أُعد في عام ١٩٩٢، والذي أيد إنشاء اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عُقد في ريو دي جانيرو، بالبرازيل في عام ١٩٩٢. وكان لتقارير الفريق الحكومي أثرها أيضا خلال المؤتمر الأول لأطراف اتفاقية المناخ، الذي عُقد في برلين بألمانيا في عام ١٩٩٥. وأصدر الحاضرون ما سُميت بولاية برلين، التي حددت شروط عملية التفاوض التي ستؤدي إلى إعلان البلدان الصناعية لالتزامات بالحد من انبعاثاتها بعد عام ٢٠٠٠. ووفر التقرير التقييمي الثاني للفريق الصادر في عام ١٩٩٦، إلى جانب مواد خاصة إضافية بشأن الآثار المترتبة على احتمال تحديد الانبعاثات والعواقب الإقليمية، مدخلات رئيسية للمفاوضات أدت إلى اعتماد بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ في عام ١٩٩٧.

العضوية والتشكيلة ومدة العضوية

١٦ - يفتح باب العضوية في الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ للدول الأعضاء في المنظمة العالمية للأرصاد الجوية والأمم المتحدة، ويبلغ عدد البلدان الأعضاء ١٩٤ بلدا في الوقت الحالي. ويرأس الفريق رئيس تساعده أمانة ومكتب منتخب يضم نوابا للرئيس ورؤساء مناوبين للأفرقة العاملة. ويجتمع الفريق المكون من وفود حكومية من جميع البلدان الأعضاء مرة واحدة تقريبا كل سنة، في جلسة عامة. ويحضر تلك الجلسات مئات المسؤولين والخبراء من الوزارات والوكالات المعنية ومؤسسات البحوث في البلدان الأعضاء ومن المنظمات المشاركة. ويرد في المرفق الثاني الهيكل الإداري للفريق الحكومي الدولي ومخطط لسير العمل به.

١٧ - ويتخذ الفريق الحكومي الدولي القرارات الأساسية في الجلسة العامة، ومنها انتخاب رئيسه ومكتبه وتحديد بنية وولاية أفرقته العاملة وفرق العمل التابعة له، بالإضافة إلى البت في المسائل الإجرائية وخطة العمل والميزانية. ويقرر الفريق أيضا نطاق تقاريره وخطوطها العريضة، ويقبل التقارير. ولكل وفد من أعضاء الفريق الممثلين في الجلسة العامة صوت واحد. ويمكن السماح للمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية بحضور

الجلسات العامة للفريق بصفة المراقب. ويُنتخب مكتب الفريق، الذي يتكون حاليا من ٣٠ عضوا، في الجلسة العامة للفريق. ويتألف المكتب من:

(أ) رئيس الفريق؛

(ب) ثلاثة نواب للرئيس يضطلع كل منهم بمسؤوليات محددة؛

(ج) رئيسان لمكتب فرقة العمل المعنية بقوائم حصر غازات الدفيئة على المستوى الوطني؛

(د) ثلاثة مكاتب للأفرقة العاملة.

١٨ - ويضطلع أعضاء مكتب الفريق بتوفير التوجيه وقيادة أفرقة المؤلفين خلال إعداد تقرير التقييم. ولذلك السبب، فإن ولايتهم تتوافق عادة مع مدة دورة التقييم (٥ إلى ٧ سنوات). ولا بد من أن يكون الأعضاء خبراء في ميدان تغير المناخ، وتكون جميع المناطق ممثلة في مكتب الفريق. ويتجلى التوازن الإقليمي الحالي في المكتب على النحو التالي:

(أ) المنطقة الأولى (أفريقيا): ٥ أعضاء؛

(ب) المنطقة الثانية (آسيا): ٥ أعضاء؛

(ج) المنطقة الثالثة: (أمريكا الجنوبية): ٤ أعضاء؛

(د) المنطقة الرابعة (أمريكا الشمالية وأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي): ٤ أعضاء؛

(هـ) المنطقة الخامسة: (جنوب غرب المحيط الهادئ): ٣ أعضاء؛

(و) المنطقة السادسة (أوروبا): ٨ أعضاء.

١٩ - وينتخب الأعضاء العاملون في مكتب الفريق عادة لفترة تعادل المدة اللازمة لإعداد تقرير التقييم (٥ إلى ٦ سنوات)، ويشترط في جميع المرشحين لعضوية مكتب الفريق أو أي فرقة عمل أن تتوافر لديهم خبرات علمية أو تقنية أو اجتماعية - اقتصادية ذات صلة. ولا بد من أن تقدم الترشيحات من حكومة عضو في الفريق. وحينما يتوفر الدعم بتوافق الآراء من المنطقة للمرشحين من تلك المنطقة لشغل مقاعد في المكتب، يمكن انتخاب هؤلاء المرشحين بدون اقتراع. وتعقد انتخابات لتلك المقاعد إذا لم يتوافر توافق إقليمي للآراء. وإذا استقال أحد الأعضاء في مكتب الفريق أو أي من مكاتب فرق العمل، أو تعذر عليه إكمال الفترة المخصصة له، يمكن تعيين ممثل من نفس البلد العضو في الفريق، لديه الخبرة الملائمة،

ليعمل كعضو بالنيابة حتى الدورة القادمة للفريق. ومن ثم ينتخب العضو بالنيابة في جلسة عامة بالأغلبية البسيطة.

٢٠ - ويتكون كل من مكاتب الأفرقة العاملة من رئيسين مناوبين للفريق العامل وستة نواب لهم. ويتلقى الرئيسان، الذي يأتي أحدهما من البلدان المتقدمة النمو والآخر من البلدان النامية، المساعدة من وحدة للدعم التقني. ولكل من الأفرقة العاملة وأي فرقة عمل تابعة للفريق الحكومي الدولي ولايات محددة بوضوح وخطط عمل أُقرت بواسطة الفريق. وتوافق الأفرقة العاملة التابعة للفريق، في جلسة عامة على مستوى الممثلين الحكوميين، على نطاق تقرير يعده كل فريق عامل، وتقدم التوجيه لاختيار المؤلفين، وتوافق فيما بعد على محتوى التقرير وتقرّ موجزه الموجه إلى واضعي السياسات. وتتولى أفرقة المؤلفين إعداد التقارير، غير أن الحكومات تدعى لتقديم تعليقاتها خلال عمليات الاستعراض الحكومي. ووفقا للبنية الحالية للأفرقة العاملة التابعة للفريق، يتولى الفريق الأول تقييم الجوانب العلمية للنظام المناخي وتغير المناخ؛ ويقوم الفريق الثاني بتقييم جوانب الضعف العلمية والتقنية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية (الحساسية وقابلية التكيف) للنظم الإيكولوجية، والقطاعات الاجتماعية - الاقتصادية، وصحة الإنسان فيما يتعلق بتغير المناخ، والنتائج السلبية والإيجابية (الآثار) المترتبة عليها جراء تغير المناخ، مع التركيز على القضايا الإقليمية والقطاعية والقضايا الشاملة لعدة قطاعات. أما الفريق الثالث فيتولى تقييم الجوانب العلمية والتقنية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية للحد من تغير المناخ.

٢١ - وتقوم مكاتب الأفرقة العاملة باختيار المؤلفين والمساهمين والقائمين بالاستعراض وغيرهم من الخبراء، من قائمة للمرشحين تأتيهم من الحكومات والمنظمات المشاركة. ولا يعني الترشيح من حكومة ما أنها توافق على آراء العالِم، أو أنه ينتظر من العالِم تمثيل وجهة نظر حكومته. وربما يعني ذلك أن الحكومة وفرت للعالم الدعم المالي، لكن العديد من العلماء لم يتلقوا دعما ماليا أو تسدد لهم نفقات سفرهم فقط. أما الخبراء من البلدان النامية الذين لم يتلقوا دعما ماليا من حكوماتهم، فهم يتلقون هذا الدعم من خلال الصندوق الاستئماني للفريق.

٢٢ - ويضطلع كل فريق عامل بنشر ما يلي: (أ) تقرير تقني متعمق؛ (ب) موجز تقني؛ (ج) موجز قصير موجه لواضعي السياسات. وبالإضافة إلى ذلك، تشكل أهم الاستنتاجات والنتائج التي تتمخض عنها التقارير الثلاثة أساسا لتقرير تجميعي نهائي. ولا تشكل النتائج التي تتوصل إليها الأفرقة العاملة التابعة للفريق الحكومي الدولي آراء رسمية صادرة عن الفريق إلا عندما يقبل بها الفريق في جلسة عامة.

٢٣ - ويمكن أن ينتقي المكتب الخبراء مباشرة لما لهم من خبرة خاصة تتجلى في منشوراتهم وأعمالهم. وتعكس تشكيلة أفرقة المؤلفين الرئيسيين المنسقين طائفة واسعة من الآراء والخبرات والتمثيل الجغرافي. ويضطلع المؤلفون الرئيسيون بتنسيق محتوى الفصل الموكل إليهم (وهناك مؤلفان رئيسيان منسقان لكل فصل في العادة، أحدهما من بلد نام والآخر من بلد متقدم النمو). ويعمل المؤلفون الرئيسيون في فريق لإنتاج محتوى الفصل الموكل إليهم كتابته. وكثيرا ما يتلقون الدعم من عدد من المؤلفين المساهمين الذين يقدمون معلومات تقنية إضافية عن موضوعات محددة يتناولها الفصل.

٢٤ - ولدى الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ أيضا فرقة عمل معنية بقوائم حصر غازات الدفيئة على المستوى الوطني. ويتمثل الهدف الأساسي لفرقة العمل في وضع وتحسين منهجية لحساب انبعاثات غازات الدفيئة وإزالتها والإبلاغ عن ذلك. وعلاوة على الأفرقة العاملة وفرق العمل، يمكن للفريق الحكومي الدولي أن يشكل مزيدا من فرق العمل والأفرقة التوجيهية لفترات محدودة أو طويلة، وأن يكلفها بموضوع أو مسألة معينة.

إجراء الإبلاغ

٢٥ - لا بد للفريق من أن يوافق على جميع التقارير الصادرة عنه في جلسة لفريق عامل أو في جلسة عامة. وتعني ''الموافقة'' أن المادة قد خضعت لمناقشة لكل سطر من سطورها والموافقة عليه. وهو الإجراء المتبع في موجزات التقارير الموجهة إلى واضعي السياسات. أما ''الاعتماد'' فهو عملية إقرار لكل جزء على حدة. وهو يستخدم في التقرير التجميعي والفصول المخصصة للاستعراض العام في تقارير المنهجية. ويعني مصطلح ''القبول'' أن المادة لم تخضع لمناقشة كل سطر من سطورها أو كل فرع من فروعها والموافقة عليه، بيد أنها تقدم رأيا شاملا وموضوعيا ومتوازنا عن الموضوع[٢].

طريقة عمل مميزة للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ

٢٦ - ثمّة سمات عدة تميّز الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ عما يشابهه من مبادرات اتخذتها المنظمات الدولية في الماضي. وتستمد التقارير التقنية الصادرة عن الفريق موثوقيتها في المقام الأول من عملية استعراض أقران تتميز باتساع نطاقها وشفافيتها وتكرارها. ويعود ذلك إلى عدد القائمين بالاستعراض، واتساع نطاق خلفيتهم الاختصاصية وآفاقهم العلمية،

(٢) للاطلاع على وصف تفصيلي، انظر الإجراءات المتبعة في إعداد تقارير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ واستعراضها وقبولها واعتمادها والموافقة عليها ونشرها، على الموقع: http://www.ipcc.ch/organization/organization-procedures.htm.

وإشراك محررين مستقلين للاستعراضات يصدرون شهادة بأن المؤلفين قد نظروا في جميع التعليقات على نحو منصف وأنهم عالجوها كما ينبغي. وعلى الرغم من أن اختصاصات الفريق تشدِّد على عمليات استعراض الأقران وتشير إلى أن أنشطة الأفرقة العاملة والأفرقة الفرعية هي أنشطة ذات طابع تقني، فإن البنية قد صُممت على نحو يتيح للفريق معالجة شواغل السياسات على نحو فعال. وتضطلع الحكومات بدور أساسي في إنتاج التقارير باعتبارها صاحبة المصلحة الأساسية في هذه المفاوضات. ويقترح ممثلو الحكومات أسماء المؤلفين والمساهمين، ويشاركون في عملية الاستعراض، ويمدون يد العون للتوصل إلى توافق للآراء بشأن أهم الاستنتاجات التي يتوصل إليها التقرير. ويكفل الطابع الشمولي للعملية ألا تتمكن الحكومات بسهولة من انتقاد أو إغفال تقرير شاركت بنفسها في تكوينه وأقرته خلال المفاوضات السياسية. وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت إلى عملية اتخاذ القرار هذه بزعم أنه لا ينبغي إخضاع النتائج العلمية لمفاوضات سياسية، فإن هذه الآلية تجبر واضعي السياسات على الإحاطة علما بالاستنتاجات التي تمخضت عنها تقارير الفريق، وتتيح للمجتمع العلمي شرح مواقفه لواضعي السياسات.

أمانة الفريق

٢٧ - تتلقى هذه الأفرقة وفرق العمل الدعم من أمانة مركزية للفريق ومن وحدات الدعم التقني، فيما تقوم به من عمل. وتستخدم الأمانة ووحدات الدعم التقني موظفين يتراوح عددهم بين ٥ و ١٠ موظفين لكل منها. وتقوم الأمانة بالتخطيط لجميع أنشطة الفريق الحكومي الدولي وتنسيقها والإشراف عليها، وتتلقى الدعم المواضيعي في ذلك من برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية. وتشمل مهامها إدارة الصندوق الاستئماني للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، وتنسيق منشورات الفريق والأنشطة الإعلامية وأنشطة التوعية.

وثائق الاجتماعات

٢٨ - تشمل الوثائق التي يجري إعدادها لاجتماعات الفريق التقييمات والتقارير التجميعية والخاصة وموجزاتها الموجهة إلى واضعي السياسات، بالإضافة إلى تقارير المنهجية، والورقات التقنية، والمواد الثبوتية.

الاحتياجات من الموارد

٢٩ - يمول الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ من خلال مساهمات عادية من منظمتيه الأم، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، ومن خلال تبرعات من بلدانه الأعضاء. وتستضيف المنظمة العالمية للأرصاد الجوية أمانة الفريق. وتقدم كل من المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة موظفا واحدا لأمانة الفريق. وتقدم الأمانة المعلومات عن المساهمات الواردة والنفقات المتكبدة للفريق من خلال وثيقة عن البرنامج والميزانية. ويوفر الصندوق الاستئماني للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، الذي يدار بموجب النظام المالي للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، الدعم المالي لأنشطة الفريق، وبخاصة مشاركة الخبراء من البلدان النامية في عمل الفريق، ونشر تقارير الفريق وترجمتها. وتقدم الحكومات دعما إضافيا لأنشطة الفريق، لا سيما من خلال استضافة وحدات الدعم التقني، ودعم مشاركة خبراء من بلادها في أنشطة الفريق، ورعاية الاجتماعات.

رابعا - أفرقة الخبراء المكلفة من رئيس الجمعية العامة أو الأمين العام أو وكالات الأمم المتحدة

لجنة خبراء رئيس الجمعية العامة بشأن إصلاحات النظام النقدي والمالي الدولي

٣٠ - أنشأ رئيس الجمعية العامة لجنة خبراء رئيس الجمعية العامة بشأن إصلاحات النظام النقدي والمالي الدولي في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وتتمثل مهمتها في صياغة تقرير يستعرض كيفية عمل النظام المالي العالمي، بما في ذلك أهم الهيئات كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ويقترح خطوات تتخذها الدول الأعضاء لضمان نظام اقتصادي عالمي أكثر استدامة وعدالة.

٣١ - وترأس اللجنة السيد جوزيف ستيغليتز، وهو أستاذ في جامعة كولومبيا وحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد (٢٠٠١). واختير أعضاء اللجنة البالغ عددهم ١٨ عضوا من جميع المناطق الجغرافية وكان من بينهم ممثلون رفيعو المستوى من الحكومات والمؤسسات المالية والوسط الأكاديمي والمجتمع المدني والقطاع الخاص. ويتمتع أعضاء اللجنة بخبرة مشهود بها في القضايا المعقدة والمترابطة الناشئة عن طريقة عمل النظام المالي، ومواطن القوة والضعف في المؤسسات المتعددة الأطراف القائمة، والتحديات الاقتصادية الخاصة التي تواجهها البلدان من مختلف مناطق العالم، وذات المستويات المتفاوتة على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣٢ - وعقدت اللجنة اجتماعات رسمية عديدة لمناقشة القضايا ذات الصلة وصياغة التقرير. وشُكلت أربعة أفرقة عاملة ركزت على الموضوعات التالية: التنظيم، والمسائل المتعددة الأطراف، وقضايا الاقتصاد الكلي ومعالجة الأزمة، وإصلاح البنية المالية العالمية. وأجرت تلك الأفرقة مشاورات عديدة وقدمت مساهمات موضوعية في تقرير اللجنة. وفي الوقت نفسه، استقت اللجنة التعليقات والاقتراحات من مجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة المعنيين، ومن بينهم واضعو السياسات، والمسؤولون الحكوميون، وممثلو الوكالات الدولية، والوسط الأكاديمي، وأعضاء المجتمع المدني.

٣٣ - وتولى موظفو مكتب رئيس الجمعية العامة تقديم الخدمات للجنة. وقد قُدم مشروع التوصيات الصادرة عن اللجنة في تقرير إلى الحوار المواضيعي التفاعلي بشأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية والذي أجرته الجمعية العامة بنيويورك في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٩. وفي ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٩، عمم رئيس الجمعية العامة على الدول الأعضاء مشروعا مؤقتا غير مأذون به وغير محرر من التقرير لاستخدامه كمساهمة في التحضيرات لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على التنمية (نيويورك، من ٢٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩).

فريق الأمين العام الاستشاري المعني بالطاقة وتغير المناخ

٣٤ - شكل الأمين العام فريقا استشاريا رفيع المستوى معني بالطاقة وتغير المناخ في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، ويضطلع هذا الفريق بتقديم المشورة للأمين العام بشأن تحديات الطاقة وتغير المناخ، خاصة ما يتعلق بتحديد القضايا الأساسية قبيل انعقاد مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ في كوبنهاغن، من ٧ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

٣٥ - ويعد الفريق تجسيدا للتمثيل الجغرافي والجنساني وتمثيل الخبرات في المجالات التي تمثل القضايا والتحديات الأساسية التي يواجهها المتفاوضون. ويتكون الفريق من ١٧ عضوا خارجيا رفيع المستوى من قطاع الأعمال، و ٦ خبراء من الداخل ينتمون إلى فريق الأمم المتحدة المعني بالطاقة[٣]. ولجميع الأعضاء سجل مشهود به في النقاش الدائر بشأن تغير المناخ

(٣) أنشئت الآلية المشتركة بين الوكالات المعنية بالطاقة للمساعدة على كفالة الاتساق في استجابة منظومة الأمم المتحدة المتعددة الاختصاصات لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٧، انتخب الفريق كانديه يومكيللا، المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، رئيسا للفريق، وأولاف كيورفين، مدير البرنامج المساعد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نائبا للرئيس. وتتولى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة تقديم خدمات الأمانة للفريق.

وفي تقديم الحلول لمشكلة تغير المناخ من خلال سياسات الطاقة والتكنولوجيا. وينظر الفريق في الطرائق الكفيلة بمعالجة تغير المناخ معالجة شاملة وتعزيز كفاءة الطاقة وإنتاجها بصورة نظيفة، مع التركيز على البلدان النامية. ويقدم الفريق القضايا السياسية الأساسية المتعلقة بالصلة البينية بين قطاع الطاقة وتغير المناخ، ويعرض توصياته على الأمين العام لمساعدته في التحاور مع رؤساء الدول والحكومات بشأن هذه القضايا.

٣٦ - وقد عقد الفريق اجتماعين (بنيويورك في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ وستوكهولم في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٩) برئاسة كانديه يومكيللا، المدير العام لليونيدو ورئيس شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة. وأجرى الفريق أيضا مشاورات عبر الفيديو وعن بعد من خلال منفذ شبكي أعدته شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة لذلك الغرض. ومن المزمع عقد اجتماع إضافي في تشرين الثاني/نوفمبر، قبل انعقاد مؤتمر الأطراف. وسيعقد الاجتماع الأخير فور انتهاء مؤتمر الأطراف لتقييم نتائجه وتقديم مشورة الخبراء للأمين العام فيما يتعلق بالمتابعة ودعم التنفيذ.

٣٧ - ويغطى فريق الأمين العام لتقديم الدعم في مجال تغير المناخ التكاليف المرتبطة بعمل الفريق الاستشاري (ومثال ذلك مرتبات الموظفين والسفر لحضور الاجتماعات والوثائق المكلف بإعدادها)، من موارد خارجية. وتقدم شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة دعما إضافيا عند الحاجة. ويقدم المكتب التنفيذي للأمين العام الدعم فيما يتعلق بتشغيل الفريق الاستشاري (الاجتماعات وتدفق المعلومات والإدارة العامة للعملية وما إلى ذلك). ويستقي المكتب التنفيذي للأمين العام الدعم من أمانة شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة للقيام بتلك الأنشطة. وهناك موظف أقدم من شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة يعمل في المكتب التنفيذي للأمين العام ويقدم الدعم المواضيعي والتنظيمي، وموظف دعم يتولى تقديم الدعم اللوجستي والإداري للفريق الاستشاري.

مشروع الأمم المتحدة للألفية

٣٨ - أنشئ مشروع الألفية بتكليف من الأمين العام للأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ من أجل وضع خطة عمل ملموسة على الصعيد العالمي من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٩ - واضطلعت بالقدر الأكبر من عمل المشروع هيئة استشارية مستقلة رأسها البروفيسور جيفري ساكس. ونسقت الهيئة عمل عشرة من أفرقة العمل المواضيعية، التي تألفت مما يزيد مجموعه على ٢٥٠ خبيرا من أنحاء العالم، بمن فيهم من الباحثين والعلماء وواضعي السياسات وممثلي المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي

وصندوق النقد الدولي والقطاع الخاص. وتطوع أعضاء أفرقة العمل بوقتهم، وكان على رأس كل فريق عمل من ٢ إلى ٥ منسقين للفريق قادوا الجهد البحثي. وحظيت أفرقة العمل بدعم من فريق صغير من الأمانة قائم بمقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نيويورك.

٤٠ - وفي عام ٢٠٠٥، قدمت الهيئة الاستشارية المستقلة توصياتها النهائية إلى الأمين العام في مجلّد تجميعي بعنوان الاستثمار في التنمية: خطة عملية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبعد عرض التقارير النهائية لمشروع الألفية، عمل فريق الأمانة بصفة استشارية حتى نهاية عام ٢٠٠٦ من أجل دعم تنفيذ توصيات المشروع، بتركيز خاص على دعم إعداد البلدان النامية للاستراتيجيات الإنمائية الوطنية المتماشية مع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. واعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، استمر فريق لدعم الأهداف الإنمائية للألفية مدمج في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في القيام بالعمل الاستشاري الذي كان يقوم به من قبل فريق أمانة مشروع الألفية.

فريق زيديو

٤١ - في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، عين الأمين العام إرنستو زيديو، الرئيس السابق للمكسيك، ليكون رئيسا للفريق رفيع المستوى المعني بتمويل التنمية. وأنشئ الفريق من أجل إسداء المشورة إلى الأمين العام بشأن إستراتيجيات تعبئة الموارد المطلوبة من أجل تعجيل النمو الذي يتسم بالإنصاف والاستدامة في البلدان النامية وكذلك في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ومن أجل الوفاء بالالتزامات إزاء الفقر والتنمية المنصوص عليها في إعلان الأمم المتحدة للألفية (قرار الجمعية العامة ٥٥/٢).

٤٢ - وضم الفريق ١١ من الممثلين رفيعي المستوى السابقين والحاليين للحكومات والمؤسسات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص ممن يمثلون جميع المناطق الجغرافية ويخدمون بصفتهم الشخصية. واجتمع الأعضاء للمرة الأولى في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠١. وأجرى الفريق العديد من المشاورات، بما في ذلك اجتماعات مع أعضاء من مكتب اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية. وفي ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١، قدم الفريق تقريره النهائي، عن طريق الأمين العام، إلى رئيس الجمعية العامة (انظر A/55/1000). وحث التقرير على تحسين الحوكمة والإدارة الاقتصادية؛ وتوفير المزيد من الموارد للفقراء؛ وإنشاء منظمة دولية للضرائب؛ والنظر في فرض ضريبة دولية على انبعاثات الكربون وفي إنشاء مجلس أمن اقتصادي؛ وإصدار صندوق النقد الدولي لحقوق سحب خاصة جديدة وتخصيصها؛ وإنشاء منظمة بيئية عالمية موحدة؛ وإيجاد آليات للمساعدة قائمة على وجود مجمع مشترك، وجعل منظمة التجارة العالمية أكثر ديمقراطية. وشجع الأمين العام الدول الأعضاء على النظر بعناية

في توصيات الفريق في اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية وفي المؤتمر نفسه، الذي عقد في مونتيري، بالمكسيك، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢.

فريق مستشاري الأمم المتحدة المعني بالقطاعات المالية الجامعة

٤٣ - أنشئ فريق مستشاري الأمم المتحدة المعني بالقطاعات المالية الجامعة بواسطة صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠٦ لفترة سنتين استجابة لإحدى التوصيات الرئيسية للفريق الاستشاري، الذي أنشئ من أجل المضي قدما بالعمل الذي بدأ خلال عام ٢٠٠٥، السنة الدولية للائتمانات البالغة الصغر. واقترح ذلك الفريق أن تعين الأمم المتحدة ''فريقا من الخبراء، لفترة محدودة لا تتجاوز سنتين، من أجل أن تتولى إكمال العمل الذي بدأناه''. والدور الأساسي لفريق المستشارين هو إسداء المشورة إلى منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء بشأن المسائل العالمية المتصلة بالتمويل الجامع.

٤٤ - ويتألف الفريق من ٢٥ فردا يمثلون الحكومات والبنوك المركزية والوكالات التنظيمية ومؤسسات التمويل بالغ الصغر وغير ذلك من مقدمي الخدمات المالية، والمؤسسات المالية التابعة للقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والوكالات الإنمائية، والجهات المانحة، وكذلك الجهات الأكاديمية من جميع أنحاء العالم. وجرى اختيار المستشارين على أساس خبرتهم فيما يتعلق بالخدمات المالية والتمويل الجامع، والتزامهم إزاء بناء قطاعات مالية جامعة وقدرتهم على زيادة الوعي الجماهيري وحشد دعم واسع النطاق في إطار الجهود العالمي لزيادة إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية. وكانوا يجتمعون تقريبا ثلاث مرات في العام. ويخدم الفريق أمانة صغيرة الحجم في إطار صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية تمول من تبرعات خارجة عن الميزانية.

٤٥ - وعرض فريق المستشارين المعني بالقطاعات المالية الجامعة على الأمين العام والدول الأعضاء توصيات ملموسة بشأن كيفية توسيع نطاق الخدمات المالية إلى ''من ليس لهم حساب مصرفي'' في العالم البالغ عددهم ٢,١ بليون نسمة، وذلك في المؤتمر الدولي الثاني لتمويل التنمية الذي عقد في الدوحة، بقطر، في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

خامسا - ملاحظات ختامية

٤٦ - ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وللجمعية العامة، حسبما يكون ملائما، النظر في إنشاء فريق خبراء مخصص للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وتأثيرها في التنمية. ويمكن للفريق أن يوفر الخبرة والتحليل الفنيين المستقلين، مما يسهم في أن تسترشد بهما

الإجراءات الدولية واتخاذ القرار السياسي وفي دعم وجود حوار بناء وتبادلات بين واضعي السياسات والأكاديميين والمؤسسات والمجتمع المدني.

٤٧ - وتستعرض هذه المذكرة الاختصاصات والعناصر الأخرى ذات الصلة أو الخبرات المتحصلة من النماذج السابقة والحالية التي توفر النقاط المرجعية المطلوبة. وعلى وجه العموم، فليس لدى أي من الهيئات التي تم استعراضها الولاية أو القدرة أو الطرائق التي تتناسب مع هدف تقديم الخبرة والتحليل الفنيين المستقلين بشأن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وتأثيرها في التنمية، مما يسهم في أن تسترشد بهما الإجراءات الدولية واتخاذ القرار السياسي وفي دعم وجود حوار بناء وتبادل للآراء بين واضعي السياسات والأكاديميين والمؤسسات والمجتمع المدني. وفي حين تسمح اختصاصات لجنة السياسات الإنمائية لها بالنظر في أي مسألة من مسائل السياسات الإنمائية، على النحو الذي كلفها به المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فإن قدرة اللجنة بشكل عام قد لا تكون كافية لتنفيذ الولاية الشاملة المذكورة آنفا. وهناك هيئة أخرى ذات صلة، هي لجنة خبراء رئيس الجمعية العامة المعنية بالإصلاحات في النظام المالي والنقدي الدولي، والتي انتهت من تقريرها وبالتالي أتمت ولايتها.

٤٨ - ويتعين على الدول الأعضاء أن تصدر حكمها وتقرر أي نموذج (أو أي توليفة من النماذج) من شأنها أن تلبي احتياجاتها وأهدافها على النحو الأفضل. وقد أبرزت المشاورات في إطار منظومة الأمم المتحدة المبادئ التالية التي قد تعمل بمثابة مبادئ توجيهية من أجل إمكانية إنشاء فريق خبراء مخصص:

(أ) ينبغي أن يقدم فريق الخبراء المخصص خبرة وتحليلا فنيين مستقلين بشأن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وتأثيرها في التنمية، بحيث يمكن أن تستفيد منهما الحكومات ووكالات الأمم المتحدة وغير ذلك من المؤسسات الدولية في صياغة سياساتها بشأن هذا الموضوع؛

(ب) ينبغي تجنب ازدواج الجهود وتداخل الاختصاصات للهيئات القائمة. وينبغي أن تشجع المنظمات الدولية التعاون المؤسسي الفعال. وينبغي أن تسترشد الجهود بالمنحى الواقعي والتخصص وتقسيم العمل؛

(ج) ونظرا لما تتسم به ولاية الفريق المقترح من اتساع إلى حد ما، قد يكون الأكثر فائدة وجود صيغة تسمح بتقديم إسهام من مختلف الأفرقة العاملة التي تحشد مساهمات الخبراء المنتمين لنطاق واسع من أصحاب المصلحة والخلفيات؛

(د) تتوقف فعالية أي هيئة جديدة، فيما يتعلق بالإسهام في تحقيق هدف الإجراءات الدولية واتخاذ القرار السياسي أيضا على طرائق متابعة نتائجها، وخاصة تلك النتائج التي تتقدم بها من أجل نظر الهيئات الحكومية الدولية داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها مباشرة في استنتاجات وتوصيات لسياساتها. ومن شأن آليات إعداد التقارير أن يكون لها آثار على الهيكل التنظيمي لفريق الخبراء وتكوينه.

المرفق الأول

نظرة عامة على هيئات الخبراء التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المشار إليها

	لجنة السياسات الإنمائية	لجنة خبراء الإدارة العامة	لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية
خلفية تاريخية	طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٠٣٥ (د-٣٧) المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ١٩٦٤ من الأمين العام أن ينظر في إنشاء فريق من الخبراء المتخصصين للعمل كهيئة استشارية بشأن مشاكل التخطيط والتوقعات الاقتصادية داخل الأمم المتحدة. وقرر المجلس في قراره ٤٦/١٩٩٨ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨ أن تعاد تسمية لجنة التخطيط الإنمائي لتصبح لجنة السياسات الإنمائية.	قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١١٩٩ (د-٤٢) المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٦٧ أن يقوم اجتماع للخبراء باستعراض برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة. وقرر المجلس في قراره ٤٥/٢٠٠١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ أن تعاد تسمية فريق الخبراء المعني ببرنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة ليصبح لجنة خبراء الإدارة العامة، دون تغيير في ولايتها.	طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٢٧٣ (د-٤٣) المؤرخ ٤ آب/أغسطس ١٩٦٧ إلى الأمين العام أن ينشئ فريقا من الخبراء لاستكشاف طرق ووسائل لتيسير إبرام المعاهدات الضريبية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وقرر المجلس بموجب قراره ٢٠٠٤/ ٦٩ المؤرخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر أن تعاد تسمية فريق الخبراء المخصص المعني بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية ليصبح لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية.
الولاية التشريعية	قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/١٩٩٨	قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٥/٢٠٠١	قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٩/٢٠٠٤
الاختصاصات	تكون مهام اللجنة كما يلي: (أ) تقوم بالاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لمركز أقل البلدان نموا؛ (ب) تنظر في القضايا التي يحددها المجلس؛ (ج) تقدم تقريرا إلى المجلس في دورته الموضوعية يشمل نتائج مداولاتها بشأن الموضوع أو المواضيع التي يحددها المجلس والمقترحات التي تتعلق ببرنامج عملها للسنة التالية. ويجوز أيضا للجمعية العامة والأمين العام والهيئات الفرعية للمجلس أن تقترح أيضا، من خلال المجلس، قضايا تنظر فيها اللجنة.	يركز عمل اللجنة على التوصيات التي ترمي إلى ما يلي: (أ) تعزيز رأس المال البشري في القطاع العام؛ (ب) تيسير الوصول إلى المعلومات وأفضل الممارسات؛ (ج) تشجيع الحكم الرشيد والمساءلة في مجال الإدارة العامة، على الصعيدين الوطني والدولي؛ (د) توطيد مؤسسات الإدارة العامة في البلدان النامية وبخاصة في أقل البلدان نموا. ووافق المجلس بموجب قراره ٤٧/٢٠٠٦ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ على قرار اللجنة بالعمل وفقا لبرنامج متعدد السنوات.	تقوم اللجنة بما يلي: (أ) إبقاء اتفاقية الأمم المتحدة النموذجية للازدواج الضريبي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ودليل التفاوض على المعاهدات الضريبية الثنائية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية قيد الاستعراض واستكمالهما، حسب الضرورة؛ (ب) توفير إطار للحوار بغرض تعزيز التعاون الدولي في المسائل الضريبية وتشجيعه في ما بين الهيئات الضريبية الوطنية؛ (ج) النظر في كيفية تأثير المسائل الجديدة والناشئة على التعاون الدولي في المسائل الضريبية؛ (د) إعداد التقييمات والتعليقات والتوصيات المناسبة.
عدد الأعضاء	٢٤ خبيرا مستقلا يرشحهم الأمين العام بعد التشاور مع الحكومات المعنية، ويعينهم المجلس.	٢٤ خبيرا يخدمون بصفتهم الشخصية، ويرشحهم الأمين العام بالتشاور مع الدول الأعضاء، ويعينهم المجلس.	٢٥ عضوا ترشحهم الحكومات ولكن يعملون بصفتهم خبراء، ويعينهم الأمين العام ويحيط المجلس علما بذلك.
مدة شَغْل المناصب	ثلاث سنوات	أربع سنوات	أربع سنوات
إجراء تقديم التقارير	تقدم تقاريرها إلى المجلس وتعرض بوصفها ملاحق للوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.		
تواتر الاجتماعات	سنويا لمدة خمسة أيام عمل		
مكان انعقاد الدورات	نيويورك	نيويورك	جنيف

المرفق الثاني

الهيكل الإداري للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ ومخطط سير العمل

الهيكل الإداري

مخطط سير العمل